منشورات المجلة المغربية للبحث القانوني

سلسلة النصوص القانونية

3

قانون المسطرة المدنية
و
التنظيم القضائي

. قانون 25/58 المتعلق بالمسطرة المدنية

. قانون 15/38 المتعلق بالتنظيم القضائي

الطبعة الأولى

1447 هـ / 2026 م

منشورات المجلة المغربية للبحث القانوني

سلسلة النصوص القانونية 3

قانون المسطرة المدنية

التنظيم القضائي

الطبعة الأولى: 2026

الإيداع القانوني: 2026MO0460

الترقيم الدولي: 978-9920-25-614-8

© جميع الحقوق محفوظة

الطبع : مطبعة الأمنية/الرباط

الفهرس

• **قانون المسطرة المدنية** 13

القسم الأول: مبادئ عامة 19

الباب الأول: مقتضيات تمهيدية 19

الباب الثاني: دور النيابة العامة أمام المحاكم 22

القسم الثاني: اختصاص المحاكم 25

الباب الأول: مقتضيات عامة 25

الباب الثاني: الاختصاص النوعي 28

الفرع الأول: اختصاص محاكم الدرجة الأولى 28

الجزء الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية 28

الجزء الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية 30

الجزء الثالث: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالمحاكم بالابتدائية .. 32

الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدرجة الثانية 41

الفرع الثالث: مقتضيات مشتركة بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية 42

الباب الثالث: الاختصاص المحلي 44

الباب الرابع: الاختصاص القضائي الدولي 48

القسم الثالث: المسطرة أمام محاكم الدرجة الأولى 50

الباب الأول: تقييد الدعوى 50

الباب الثاني: الجلسات والأحكام 56
الفرع الأول: الجلسات 56
الفرع الثاني: قواعد المسطرة 58
الجزء الأول: المسطرة الشفوية 58
الجزء الثاني: المسطرة الكتابية 60
الفرع الثالث: الأحكام 64
الباب الثالث: إجراءات تحقيق الدعوى 68
الفرع الأول: مقتضيات عامة 68
الفرع الثاني: الخبرة 70
الفرع الثالث: المعاينة 74
الفرع الرابع: الأبحاث 75
الفرع الخامس: اليمين 79
الفرع السادس: تحقيق الخطوط والزور 82
الجزء الأول: تحقيق الخطوط 82
الجزء الثاني: ادعاء الزور 84
أولا: الزور الفرعي 84
ثانيا: الزور الأصلي 86
الباب الرابع: الطلبات العارضة والتدخل ومواصلة الدعوى والتنازل 87
الفرع الأول: إدخال الغير في الدعوى 87
الفرع الثاني: إحالة الدعوى أمام محكمتين مختلفتين وارتباط الدعويين 88
الفرع الثالث: التدخل الإرادي ومواصلة الدعوى 89

الفرع الرابع: التنازل 90
الباب الخامس: المصاريف 91
الباب السادس: التعرض 93
الباب السابع: الاستئناف 93
الباب الثامن: التنفيذ المعجل 100
القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال ومسطرة الأمر بالأداء 102
الباب الأول: الأوامر المبنية على طلب والمعاينات 102
الباب الثاني: قضاء الاستعجال 103
الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء 106
القسم الخامس: المساطر الخاصة 110
الباب الأول: دعاوى الحيازة 110
الباب الثاني: عروض الوفاء والإيداع 111
الباب الثالث: المساطر المتعلقة بقضايا الأسرة 113
الفرع الأول: مقتضيات عامة 113
الفرع الثاني: النيابة القانونية 114
الفرع الثالث: بيع منقولات المحجور 115
الفرع الرابع: البيع القضائي لعقار المحجور 117
الفرع الخامس: الطلاق والتطليق 120
الفرع السادس: المقررات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية 121
الفرع السابع: وضع الأختام بعد الوفاة والتعرض على وضعها ورفعها 122
الفرع الثامن: إحصاء التركة 127

الفرع التاسع: قسمة التركة 128
الفرع العاشر: الغيبة 129
الفرع الحادي عشر: أهلية الدولة للإرث 130
الباب الرابع: المسطرة في القضايا الاجتماعية 131
الباب الخامس: الاختصاص والمسطرة في قضايا قضاء القرب 135
الفرع الأول: مقتضيات عامة 135
الفرع الثاني: الاختصاص والمسطرة 136
الفرع الثالث: التبليغ والتنفيذ 137
الباب السادس: التجريح 137
الباب السابع: تنازع الاختصاص 140
الباب الثامن: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 141
القسم السادس: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية 143
الباب الأول: إجراءات تحقيق الدعوى 143
الباب الثاني: قرارات محكمة الدرجة الثانية 147
الباب الثالث: مواصلة الدعوى والتنازل 151
الباب الرابع: المصاريف 152
الباب الخامس: التعرض 152
القسم السابع: محكمة النقض 153
الباب الأول: الاختصاص 153
الباب الثاني: المسطرة 154
الباب الثالث: مساطر خاصة 168
الفرع الأول: دعوى الزور أمام محكمة النقض 168

الفرع الثاني: تنازع الاختصاص 169
الفرع الثالث: مخاصمة القضاة 170
القسم الثامن: إعادة النظر 173
القسم التاسع: طرق التنفيذ 176
الباب الأول: إيداع وقبول الكفالة النقدية أو البنكية 176
الباب الثاني: تقديم الحسابات 177
الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للمقررات القضائية 179
الفرع الأول: مقتضيات تمهيدية 179
الفرع الثاني: اختصاصات قاضي التنفيذ 186
الفرع الثالث: المسطرة أمام قاضي التنفيذ 187
الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات 192
الفرع الأول: الحجز التحفظي 192
الفرع الثاني: الحجز التنفيذي 196
أولا: مقتضيات عامة 196
ثانيا: حجز المنقولات 198
أ – إجراءات الحجز 198
ب – إجراءات خاصة بحجز أنواع معينة من الأموال المنقولة ... 201
1. إجراءات بيع القيم المنقولة 203
2. الحجز التنفيذي على الأصل التجاري 204
3. إجراءات بيع الأصل التجاري 205
ج – التدخل في الحجز 208
د – دعوى استحقاق المنقولات المحجوزة 209

ثالثا: حجز العقارات 211
أ – حجز العقار 211
ب – تنظيم دفتر شروط البيع 213
ج – التعرض على دفتر شروط البيع 215
د – بيع العقار المحجوز 216
هـ – دعوى استحقاق العقارات المحجوزة 220
الباب الخامس: الحجز لدى الغير 221
الباب السادس: الحجز الارتهاني 226
الباب السابع: الحجز الاستحقاقي 228
الباب الثامن: توزيع حصيلة التنفيذ 229
القسم العاشر: مقتضيات مشتركة بين جميع المحاكم 231
القسم الحادي عشر: رقمنة المساطر والإجراءات القضائية 238
مقتضيات انتقالية وختامية 243
• **التنظيم القضائي** 247
القسم الأول: مبادئ وقواعد التنظيم القضائي وحقوق المتقاضين 251
الباب الأول: مبادئ التنظيم القضائي وقواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 251
الفصل الأول: أحكام عامة 251
الفصل الثاني: مبادئ التنظيم القضائي 252
الفصل الثالث: قواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 253
الباب الثاني: منظومة تدبير محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية وتنظيمها الداخلي 258

الفصل الأول: منظومة التدبير 258
الفصل الثاني: التنظيم الداخلي لمحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية 260
الفرع الأول: مكتب المحكمة 260
الفرع الثاني: الجمعية العامة للمحكمة 262
الباب الثالث: حقوق المتقاضين وتجريح القضاة ومخاصمتهم 264
الفصل الأول: حقوق المتقاضين 264
الفصل الثاني: تجريح القضاة ومخاصمتهم 265
القسم الثاني: تأليف المحاكم وتنظيمها واختصاصها 267
الباب الأول: محاكم الدرجة الأولى 267
الفصل الأول: المحاكم الابتدائية 267
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية وتنظيمها 267
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية 273
الفصل الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 275
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية التجارية وتنظيمها 275
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية 276
الفصل الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 277
الفرع الأول: تأليف المحاكم الابتدائية الإدارية وتنظيمها 277
الفرع الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 278
الباب الثاني: محاكم الدرجة الثانية 279
الفصل الأول: محاكم الاستئناف 279
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف وتنظيمها 279

الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف 282
الفصل الثاني: محاكم الاستئناف التجارية 284
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف التجارية وتنظيمها 284
الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف التجارية 285
الفصل الثالث: محاكم الاستئناف الإدارية 286
الفرع الأول: تأليف محاكم الاستئناف الإدارية وتنظيمها 286
الفرع الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية 287
الباب الثالث: محكمة النقض 288
الفصل الأول: تأليف محكمة النقض وتنظيمها 288
الفصل الثاني: اختصاص محكمة النقض 289
الفصل الثالث: التنظيم الداخلي لمحكمة النقض 290
الفرع الأول: مكتب محكمة النقض 290
الفرع الثاني: الجمعية العامة لمحكمة النقض 291
الفصل الرابع: التنظيم الإداري لمحكمة النقض
ومصالح الإدارة القضائية بها 292
القسم الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم 293
الباب الأول: تفتيش المحاكم 293
الباب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم 293
القسم الرابع: أحكام انتقالية ومختلفة 295

كلمة تقديمية

يسرنا في المجلة المغربية للبحث القانوني أن نتواصل مع القارئ من خلال العدد الثالث لسلسلة النصوص القانونية، هذا العدد الذي خصصناه للقانون الإجرائي، ولا سيما قانون المسطرة المدنية الجديد الذي يحمل رقم 25/58، والذي كان بمثابة نقلة نوعية في القانون الإجرائي المغربي، حيث لم يقتصر المشرع على تعديل فصول قانون المسطرة المدنية أو تتميمها كما هو الحال بالنسبة لقانون 23/03 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وإنما يعتبر قانون 25/58 قانونا جديا ألغي بموجبه قانون المسطرة المدنية لسنة 1974، كما أن من ميزات هذا القانون الجديد أنه جمع شمل عدة مقتضيات قانونية في دفة واحدة كقانون إحداث المحاكم التجارية وكذلك قوانين إحداث المحاكم الإدارية، حيث تم جمع شتات مختلف هذه النصوص في نص قانوني واحد، وسعيا منا في تقريب المعلومة القانونية للقارئ فإننا نقوم بإصدار هذا العدد في هذه السلسلة، ولم نقتصر على قانون المسطرة المدنية فقط، بل آثرنا وسيرا على نفس النهج المتبع في الأعداد السابقة نشر قانون 15/38 المتعلق بالتنظيم القضائي وذلك لكون هذين القانونين يتناغمان مع بعضهما البعض واللذان يعتبران بوابة التقاضي أمام القضاء المغربي.

والله الموفق للصواب

صدر عن نفس السلسلة

مطبعة الأمنية الرباط 2026

الثمن: 60 درهم

9 789920 256148